الانتحار للجادّين والسجن للناجين[1]

جود الخريشة | شباط 2023

تم تمويل هذه الورقة بمنحة من وزارة الخارجية الأمريكية. الآراء والنتائج والاستنتاجات الواردة هنا هي آراء المؤلف/ة ولا تعكس بالضرورة آراء ونتائج واستنتاجات وزارة الخارجية الأمريكية .

تمّت صياغة هذه الورقة من قبل مؤلفين شباب فرديين تم اختيارهم للمشاركة في برنامج إعلام الشباب جيل 01. الآراء والنتائج والاستنتاجات الواردة هنا هي آراء المؤلف (المؤلفين)، ولا تعكس بالضرورة آراء ونتائج واستنتاجات هيئة أجيال السلام.

1 تم اقتباس هذا العنوان من تعليق لأحد المتابعين على صفحة صوت المملكة في وسائل التواصل الاجتماعي.

من الواقع - مقدمة

"عمان سجن"... كانت هذه آخر كلمات آدم جواد، كاتب سيناريو وموسيقي، قبل أن ينهي حياته بنفسه وينتحر عن عمر لا يتجاوز السابعة والعشرون عامًا.[2] في حادثة مماثلة، أقدمت الطبيبة ميرونا عصفور ذات الخامسة والعشرون عامًا على إلقاء نفسها من الطابق التاسع لمستشفى الجامعة الأردنية تاركة وراءها رسالة على موقع تويتر تقول بها "تذكروني بالخير...أو حتى انسوني... هيك هيك منسية."[3]

كان رد البرلمان الأردني على حالات الانتحار المتزايدة في الأردن أن أقر تعديلاً على المادة 339 في قانون العقوبات واستبدلها بالمادة 26 في قانون العقوبات المُعدّل في نيسان 2022 والتي تقضي بحبس من يحاول الانتحار علنًا. تقف هذه الورقة على روح هذا القانون وسلبيته في تناول الصحة النفسية للمواطنين متوجهة بشكل أساسي للجهات المعنية بالصحة النفسية في الأردن والهيئات المعنية بحشد التأييد حول حماية الصحة النفسية وصون حق الحياة للمواطنين الأردنيين.

حالات الانتحار في ازدياد

وفقًا لاحصائيات صادرة عن المركز الوطني للطب الشرعي، سجلت المملكة 167 حالة انتحار و593 محاولة انتحار في سنة 2021 فقط. ومثلت سنة 2020 النسبة الأعلى لمعدلات الانتحار في الأردن حيث شهدت المملكة 196 حالة،[4] مقابل 116 حالة في 2019.[5] اذا أمعنا النظر بالاحصائيات نجد أن الأردن يواجه قفزة خطرة بحالات الانتحار، فمثلاً سجلت المملكة 39 حالة في 2011 و86 حالة في 2012.[6] في المقابل، شهدت الأردن 65 حالة انتحار في أول ستة أشهر من عام 2022 فقط.[7]

هذه الأرقام في الأغلب هي انعكاس غير دقيق عن الواقع، إذ صرحت الدكتورة إسراء الطوالبة، اختصاصية الطب الشرعي ومديرة مديرية الاختصاصات الطبية في وزارة الصحة، "أن الأردن من الدول التي تعتمد أرقامًا مظلمة ومغيبة بشأن الانتحار، والأرقام الحقيقية لحالات الانتحار تفوق الأرقام المعلن عنها."[8]

من الصعب، وحتى المستحيل، تحديد الأسباب وراء هذا التزايد بحالات الانتحار، إلا أن هناك بعض العوامل التي تساهم بجعل الحياة لا تطاق بالنسبة للبعض. من أهم هذه الأسباب هي الأمراض والاضطرابات النفسية التي تدفع من يعاني منها إلى الانتحار. ووفقًا للدكتور محمود أبو دنون، استشاري الأمراض النفسية والمدير السابق للمركز الوطني للطب النفسي، بعض الذين يعانون من أمراض نفسية يعانون من هلوسات وأوهام تحرضهم على ايذاء أو قتل أنفسهم. اضطرابات الشخصية قد تكون أحد العوامل أيضًا حيث أن "أصحاب الشخصية الحدّية أو الانفجارية أو غير المستقرة عاطفيًا أكثر عرضة لإيذاء انفسهم من غير قصد، كأن يهدد بالانتحار ثم تنتابه حالة من الانفعال ويقوم بتنفيذ تهديده."[9] إلى جانب الأمراض النفسية، قد يؤدي إدمان المخدرات إلى الانتحار، فممكن للشخص أن يؤذي نفسه وهو تحت تأثيرها، أو أن يفقد رغبته بالعيش إذا لم يتمكن من الحصول عليها.[10]

---

[2] Marta Vidal, "'Amman is a prison': Rise in suicides highlights mental health crisis in Jordan," The New Humanitarian, (2022), https://www.thenewhumanitarian.org/news-feature/2022/06/14/Rise-in-suicides-highlights-mental-health-crisis-in-Jordan .

[3] محمد ساهر الطراونة، "انسوني أنا منسية انتحار طبيبة أردنية داخل مستشفى،" العربية، 2022. https://bit.ly/3IcQRkw

[4] Marta Vidal, ibid

[5] المملكة، "مسؤولة في وزارة الصحة ترى أن عدد حالات الانتحار في الأردن يفوق المعلن عنه،" المملكة، 2021. https://bit.ly/3G1OSNb

[6] The Jordan Times., "Suicide Rates on the Rise in Jordan," The Jordan Times, 2016. https://jordantimes.com/news/local/suicide-rates-rise-jordan-%E2%80%94-report

[7] Raed Al-Momani., "Jordan records 65 suicide cases, 117 attempts in Amman alone in, 2022." Forensic Medicine Department in Roya News, 2022. https://en.royanews.tv/news/37239/2022-09-01

[8] المملكة، "مسؤولة في وزارة الصحة ترى أن عدد حالات الانتحار في الأردن يفوق المعلن عنه."، 2021. https://bit.ly/3G1OSNb

[9] مؤمنة معالي، "حالات الانتحار تسجل تزايدا ملحوظا في الأردن،" عمان نت، 2011. https://bit.ly/3hY8EBk

[10] المرجع السابق.

وهناك أسباب اجتماعية أيضًا قد تقود الفرد للانتحار، مثل "التشتت الأسري وفقدان شخص عزيز والصدمات العاطفية والمعاناة من الفراغ وفقدان الوازع الديني والتنشئة الخاطئة والطفولة القاسية"[11]، هذا بالاضافة لبعض العوامل البيئية المؤثرة الناتجة عن تجربة شخصية؛ مثل التحرش أو التنمر أو الاساءة الجسدية، ويساهم في احتمالية الإقدام على الانتحار في هذه الحالات سهولة الوصول إلى وسائل قاتلة، بما في ذلك الأسلحة النارية والمخدرات".[12] وأخيرًا، يعد تعثر الأوضاع الاقتصادية وارتفاع نسب الفقر والبطالة من أكثر أسباب الانتحار أهمية،[13] لا سيّما وأن نسبة البطالة في الأردن وصلت إلى 23.3% في عام 2021.[14]

الحل الأمثل؟ "انتحر صح!"

يؤمن الأخصائيون أن الحل الأمثل لمواجهة ازدياد حالات الانتحار في الأردن هو الالتفات لعمق المشكلة ومحاولة فهم الأسباب التي تدفع الأفراد لقتل أنفسهم، أو يعتقد البعض الآخر أن الحل الأمثل يتمثل في إيلاء الصحة النفسية أهمية أكبر على المستويين المجتمعي والحكومي، على حد سواء.

إلا أن لمجلس النواب الأردني رأي آخر ويرى فيه أن المُقدم على الانتحار يجب أن يُعامل معاملة المجرم. ففي شهر نيسان 2022 أقر مجلس النواب مشروع تعديل لقانون العقوبات أقل ما يقال عنه أنه مثير للجدل، يقضي "بالحبس مدة لا تتجاوز ستة أشهر وبغرامة لا تزيد على 100 دينار أو بإحدى هاتين العقوبتين، كل من شرع في الانتحار في مكان عام، على أن تُشدّد هذه العقوبة الى الضعف إذا تم ذلك باتفاق جماعي"[15].

للأسف، تم إقرار التعديل من قبل مجلس الأعيان في جلسة يوم 10 أيار 2022، وصدر التعديل في الجريدة الرسمية يوم 25 أيار 2022، وبدأ العمل به بعد 30 يومًا من نشره في الجريدة الرسمية. وبإقرار هذا التعديل، يكون الأردن قد انضم لـ20 دولة أخرى تعاقب على الشروع في الانتحار ماليًا وجنائيًا، منها بنغلاديش ونيجيريا وجزر البهاما والصومال والسودان وجنوب السودان وقطر.[16]

بشكل عام يبرر المؤيدون لمعاقبة من يحاول الانتحار تأييدهم هذا لأحد، أو جميع، الأسباب التالية:[17]

1. يشكل هذا التعديل رادعًا ومانعًا للأشخاص الذين من الممكن أن يفكروا في الانتحار، وبهذا فإن المنع برأيهم يصون حق الحياة.
2. معاقبة المقدم على الانتحار تحقق العدالة، فالانتحار هو فعل منبوذ وغير مقبول دينيًا واجتماعيًا، وفرض عقوبة عليه تعكس رأي المجتمع تجاه القضايا السلوكية والأخلاقية.

ماذا عن الانتحار سرًّا؟

اذا أمعنا النظر في صيغة القانون الأردني نلاحظ أنه يخص من شرع في الانتحار علنًا، فهو لا يحاسب من يقدم على الانتحار في السر. ولهذا فإنه من الصعب القول أن المشرّع الأردني يريد صَوْن حق الحياة

---

[11] المرجع السابق.
[12] د. م، "الانتحار،" موقع الطبي، 2022. https://bit.ly/3YSy0Bb
[13] مؤمنة معالي، "حالات الانتحار تسجل تزايدا ملحوظا في الأردن."، 2011. https://bit.ly/3hY8EBk
[14] Department of Statistics (DoS), "23.3% Unemployment Rate during the Fourth Quarter of 2021," DoS, 2022. http://dos.gov.jo/dos_home_e/main/archive/Unemp/2021/Q4_2021.pdf
[15] ليث كمال نصراوين، "جريمة الشروع في الانتحار،" الرأي، 2022. https://bit.ly/3Vx47mX
[16] United for Global Mental Health (UnitedGMH)., "Decriminalising Suicide: Saving Lives, Reducing Stigma," UnitedGMH, 2021. https://unitedgmh.org/knowledge-hub/suicide-decriminalisation/#download-report
[17] Ibid.

من خلال هذا القانون، لأن "حق الحياة لا يُجزّأ."[18] ويبدو أن المشرع الأردني يحاول أن يحمي الشعور العام للمواطنين من خلال هذا القانون[19]، إلا أنه في محاولته هذه، همّش الضحية الحقيقية التي هي بأمس الحاجة للحماية و-حرفيًا- لحماية حقها في الحياة.

إن المُربِك في استخدام كلمة "علنًا"، أي في الأماكن العامة، هو أن الشخص المُصمّم على الانتحار عادةً ما يبذل قصارى جهده أن يفعل ذلك بعيدًا عن أنظار الناس. "أما الشخص الذي يُقدم على الانتحار علنًا، فهو شخص متردد في الانتحار وسواء أكان واعيًا أو لم يكن يعي ذلك، فهو يستنجد ويحاول إيجاد بصيص أمل"[20]، بحسب رأي إحدى المختصات. لذا، فإن هذا القانون، ضمنيًا، يُبعد المقدم على الانتحار عن محاولة البحث عن الحل، ويحثّه على إتمام فعل الانتحار، وإلّا سيعاقَب وسيتم التعامل معه كمجرم.

الدين ومحاولة الانتحار

وتوضّح دائرة الافتاء العام الأردنية، بأنه لا يوجد نص شرعي صريح على معاقبة من حاول الانتحار. بل أن مرونة الدين الاسلامي تركت الأمر لولي الأمر بأن يتخذ الإجراءات المناسبة أو القوانين التحذيرية والرادعة إن لزم الأمر، إذا ثبتت فاعلية الإجراء في الردع والمنع[21].

كذلك الأمر بالنسبة للدين المسيحي، إذ يوضح أحد القسيسين أنه لا يوجد نص شرعي في الدين المسيحي يعاقب على محاولة الانتحار، بل يرى أن الشخص الذي يقدم على الانتحار بحاجة لعناية نفسية ودعم بدلاً من أن يتم سجنه.[22]

نتائج عكسية

تشير الدراسات وآراء المختصين إلى أثرين سلبيين عند سن قوانين تعاقب على محاولة الانتحار؛ أولهما، يتعلق بأثره على عدد محاولات الانتحار، والثاني، يتعلق بأثره على طلب المساعدة النفسية. تُشير العديد من الدراسات والأبحاث[23] إلى أن تجريم الانتحار لا يُقلل من حالات الانتحار، بل على العكس، تميل معدلات الانتحار إلى الانخفاض بعد عدم تجريمه. ذلك لأن الأفراد الذين يفكرون بالانتحار يكونون على استعدادية أكبر لطلب المساعدة، سواءً من المجتمع أو من أطباء مختصين، عندما لا يكون تتم معاملتهم كمجرمين يجب معاقبتهم.

وقد انخفض عدد الدول التي تعاقب على محاولة الانتحار من 25 دولة[24] إلى 20 دولة[25] في التفرة ما بين 2014 – 2021. ويعود هذا الانخفاض لإلغاء خمس من هذه الدول، وهي قبرص وسنغافورة

---

[18] محمد الفواعرة ، "التشريعات الأردنية.. الانتحار و رفع الحماية الجزائية عن الشيكات،" قناة المملكة، (2022)، https://youtu.be/rvoama5jkow

[19] المرجع السابق.

[20] نسرين الدباس، "الحبس و الغرامة لمن يحاول الانتحار في الأردن،" قناة بي بي سي عربي، (2022)، https://youtu.be/f3vh4IfwpoY

[21] مقابلة هاتفية مع أحد مفتيي دائرة الإفتاء العام، دائرة الإفتاء العام الأردنية، 28 كانون الأول 2022.

[22] مقابلة هاتفية مع راعي الكنيسة اللوثرية، 28 كانون الأول 2022.

[23] منظمة الصحة العالمية، "الوقاية من الانتحار ضرورة عالمية،" منظمة الصحة العالمية، (2014)، https://applications.emro.who.int/dsaf/EMROPUB_2014_AR_1731.pdf?ua=1&ua=1
Brian Mishara and David Weisstub, "The legal status of suicide: A global review," Int J Law Psychiatry, (2016)
International Association for Suicide Prevention (IASP), "IASP policy position on the decriminalisation of attempted suicide," IASP, (2019), https://www.iasp.info/wp-content/uploads/IASP-Decriminalisation-Background-Document-GA.pdf
United for Global Mental Health (UnitedGMH)., "Decriminalising Suicide: Saving Lives, Reducing Stigma." Op. Cit.

[24] منظمة الصحة العالمية، "الوقاية من الانتحار ضرورة عالمية." ، 2014.
https://apps.who.int/iris/bitstream/handle/10665/250540/EMROPUB_2014_AR_1731.pdf?sequence=1&isAllowed=y

[25] United for Global Mental Health (UnitedGMH)., "Decriminalising Suicide: Saving Lives, Reducing Stigma.", Op. Cit.

والهند وجزر كايمان ولبنان، تجريم محاولة الانتحار أو تبنيها لسياسات أكثر تفهمًا للصحة النفسية. في جزر كايمان، تم إلغاء العقوبة على الانتحار في عام 2020 بعد حملات ندّدت بالقانون وبحوثات أثبتت أن 5% فقط من الشباب الذين يفكرون بالانتحار يملكون الشجاعة لطلب المساعدة، بسبب خوفهم من وصمة العار التي سبّبها قانون تجريم الانتحار بشكل كبير[26].

أمّا عربيًا، وفي لبنان مثلاً، لا يشكّل الانتحار أو قتل الذات جُرمًا جزائيًا، "بمعنى أن القانون لا يعاقب من يُقدِم على الانتحار". في السابق كان القانون يشمل عقوبة مصادرة أملاك من يقدم على الانتحار. لكن تم إلغاؤها، حيث تبيّن أنها تطال وَرَثَة المنتحر من دون وجه حق، أما بالنسبة لمحاولة الانتحار فلا عقاب عليها نظرًا لغياب النص.[27]

أما على صعيد طلب المساعدة من الأخصائيين النفسيين، فإن تجريم الانتحار أو محاولته تزيد من الوصمة الاجتماعية التي تعيق طلب المساعدة. ووجدت دراسة أجرتها منظمة "متحدون من أجل الصحة النفسية العالمية" أن وضع عقوبة على محاولة الانتحار يزيد من وصمة العار وينبذ الشخص الذي يفكر بالانتحار بدل من أن احتضانه، وبالتالي يمنع مثل هذا القانون الشخص من أن يطلب المساعدة النفسية ويزيد من مأساته. وتتوافق هذه الدراسة مع رأي الاختصاصيين، فبالنسبة لاستشاري الطب النفسي الدكتور وليد السرحان أنه "في وقت نحارب به وصمة العار التي تلاحق المرض النفسي يخرج لنا قانون يعاقب من يحاول الانتحار".[28]

وفي لقاء تلفزيوني بيّنت الدكتورة نسرين الدباس، أخصائية الطب النفسي والإدمان، موقفها من هذا القانون:[29]

"هكذا قرار يوحي للمواطن أنه شخص مجرم أو أنك شخص فاقد لعقلك ويجب أن تُعاقب. هذا يشوّه ويزيد وصمة العار على المريض الذي يعاني من اضطرابات نفسية. فالشخص الذي كان من الممكن أن يأتي ويطلب المساعدة، الآن سوف يتراجع عن قراره. النقطة الثانية أن الشخص الذي كان من الممكن أن يأتي للعيادة ويطلب المساعدة عندما يرى نظرة المجتمع له بشكل عام هكذا، ممكن أن يتراجع ولا يطلب المساعدة من طبيب نفسي. هذا قرار[قانون] غير مفيد. المقدم على الانتحار ممكن أن يذهب ويحاول الانتحار بسريّة".

من ناحية أخرى، تم اقتراح قانون لمحاولة معالجة الانتحار في مصر، مع التحفظ على صيغة القانون وبعض ما نص عليه، إلّا أن له جانب علاجي يستحق التنبه إليه. ينص القانون المصري على "وضع من يحاول الانتحار في مكان مؤهل يوضع فيه من ثلاثة لستة أشهر لمعالجته نفسيًا."[30] للوهلة الأولى، قد يكون هذا الاقتراح مفيدًا إلّا أنه قد لايكون مجديًا، حيث توصي منظمة متّحدون من أجل الصحة النفسية العالمية بأن لا يؤدي إلغاء تجريم الانتحار تلقائيًا إلى الإكراه أو إلى تدابير علاجية قسرية.[31] يعتقد ذوي الخبرة أن التدابير القسرية قد تشكل صدمة للكثيرين ويمكن أن يكون لها تأثير سلبي شديد على الصحة العقلية والنفسية للفرد. كما أن هذا يتعارض مع المادة 14(ب) من اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والبروتوكول الاختياري والتي تنص على "عدم حرمانهم [محاولي الانتحار] من حريتهم بشكل غير قانوني أو بشكل تعسفي وأن يكون أي حرمان من الحرية متسقًا مع القانون، وألا يكون وجود الإعاقة مبررًا بأي حال من الأحوال لأي حرمان من الحرية"[32].

---

[26] المرجع السابق.
[27] رلى صفير، "نحن و القانون: جريمة القتل في القانون اللبناني و أبرز أحكامها،" الجيش اللبناني، 2003. https://bit.ly/3VBmM0Z
[28] نادين النمري، "تجريم الانتحار.. حل للمشكلة أم وسيلة لاحتواء الاحتجاجات؟،" الغد، 2022. https://bit.ly/3WrooM1
[29] الدكتورة نسرين الدباس، "الحبس و الغرامة لمن يحاول الانتحار في الأردن."، 2022. https://www.bbc.com/arabic/tv-and-radio-61236086
[30] المعتز غنيم، "بعد انتحار بسنت.. مقترح برلماني بمصر يجرم الانتحار،" سكاي نيوز عربية، 2022. https://bit.ly/3vrDOny
[31] United for Global Mental Health (UnitedGMH)., “Decriminalising Suicide: Saving Lives, Reducing Stigma.” Op. Cit.
[32] الأمم المتحدة، "اتفاقية الأشخاص ذوي الاعاقة و البروتوكول الاختياري" ، 2006. https://www.un.org/disabilities/documents/convention/convoptprot-a.pdf

الانتحار بين المرض والجُرم

بالعودة للقانون الأردني الذي تم تبنيه في أيار 2022، يمكن توضيح صُلب المشكلة في هذا القانون بثلاث نقاط، هي:

أولاً، يُجرم هذا القانون المرض النفسي. إن معاقبة الشروع في الانتحار يضع اللوم على الضحية ويتجاهل الأسباب. بدايةً، الشخص الذي يفكّر بالانتحار هو شخص يعاني، هو شخص يائس ولا يجب الحكم عليه ومعاقبته، بل الأجدر أن تتم معالجته ومساعدته. بالنظر للأسباب، ووفق دراسة أعدّها المجلس الاقتصادي والاجتماعي في الأردن، إن 90٪ ممن يحاولون الانتحار يعانون من أزمات نفسية [33]، وبالتالي لماذا نجرّم المرض النفسي؟ "لا يجوز قانونيًا معاقبة أي شخص يعاني من اضطرابات نفسية والجهة المخولة بتحديد [ما إذا كان] هذا الشخص مضطرب عقليًا أم لا هي وزارة الصحة قسم الأمراض النفسية وليس المشرع الأردني"[34].

ثانيًا، يخلق القانون مشكلة اجتماعية وإصلاحية كبيرة لوزارة الداخلية. إذ تجاهل القانون البعد الإنساني والتربوي والاجتماعي، لأنه، وبحسب أحد أساتذة علم الاجتماع، سيؤدي إلى مشكلة أكبر عندما يتم إدخال محاولي الانتحار الى مراكز الإصلاح والتأهيل و"يخرجهم للمجتمع مجرمين"، أو أن القانون قد يزيد عدد حالات الانتحار داخل السجون[35]، وبالتالي ستواجه الجهات الأمنية مشكلة جديدة داخل السجون ليست ناتجة عن تقصيرهم، ولكن لأن القانون رحّل محاولة الانتحار من المجتمع المفتوح إلى السجون.

ثالثًا، يغفل القانون عن أن محاولة الانتحار العلني هي صوت احتجاج. فهي قد تكون محاولة أخيرة لطلب المساعدة كما أسلفنا لثني الشخص عن الانتحار، لكن الانتحار العلني أيضًا هو صوت احتجاج بعد أن فقد المواطن الأردني فرص الاحتجاج السلمية التي لا تلتفت إليه الجهات الأمنية. وقد أشار النائب محمد العلاقمة لهذا في مداخلته في مجلس النواب يوم مناقشة تعديل القانون عندما نوّه أننا "عندما نضع عقوبات مشددة على الشباب وعلى من يحاول أن يوصل صوته بأي طريقة، نحن نبعد عن الحكومة أي عمل تقوم به تجاه هؤلاء الشباب. يجب علينا ألّا نحرم الشباب من إيصال صوتهم بأي شكل من الأشكال"[36].

ويوافقه الخبير الحقوقي رياض الصبح الرأي بأن تعديل القانون جاء "للحد من التهديد بالانتحار للتعبير عن الاحتجاج"[37]. ومن هنا، فإن على المشرّع الأردني النظر مليًّا في سبب الانتحار العلني، ومحاولة فتح أفق الاحتجاج السلمي الآمن قبل تجريم محاولة الانتحار العلنية. لأن هدف القانون لو كان صون حق الحياة لما استثنى من العقاب محاولة الانتحار في السر. أما بالنسبة لمن يرون أن هذا القانون يحد من حالات الابتزاز ومحاولة إثارة الرأي العام، فيجب التفريق بين شخص يرى الانتحار أنه الغاية (قاصد الانتحار بغض النظر عن الأسباب)، وبين شخص يهدد بأن يضع حياته في خطر من أجل الحصول على منفعة، أي يستخدم الانتحار كوسيلة، "فهذا ليس منتحر ولا يمكن أن نقول عنه انتحار"[38].

---

[33] المجلس الاقتصادي و الاجتماعي، "الانتحار في المجتمع الأردني: واقع و توصيات،" المجلس الاقتصادي و الاجتماعي، 2017.
http://www.esc.jo/Documents/20b7236d-3a4f-4f7e-a75a-3d6dab52b681.pdf

[34] محمود القطيشات، "قانون تجريم محاولة الانتحار يثير جدلا واسعا في الأردن،" إرم نيوز، 2022.
https://youtu.be/h0iy0arkGBk

[35] حسين الخزاعي، "قانون تجريم محاولة الانتحار يثير جدلا واسعا في الأردن،" إرم نيوز، 2022.
https://youtu.be/h0iy0arkGBk

[36] محمد العلاقمة، "الجلسة العشرون، اليوم الثالث- تشريعية-،" مجلس النواب، 2022، https://youtu.be/57WQKnCPrf0

[37] نادين النمري، "تجريم الانتحار.. حل للمشكلة أم وسيلة لاحتواء الاحتجاجات؟" جريدة الغد، 2022. https://bit.ly/3I8QKX6

[38] الأستاذ محمد الفواعرة، "التشريعات الأردنية.. الانتحار و رفع الحماية الجزائية عن الشيكات." قناة المملكة، 2022.
https://www.youtube.com/watch?v=rvoama5jkow

القانون يتعارض مع التزامات الأردن بحماية الصحة النفسية

إن هذا التعديل القانوني يتعارض مع التزامات الأردن بحماية الصحة النفسية، إذ لديه العديد من استراتيجيات التعاون مع منظمة الصحة العالمية؛ من ضمنها خطة العمل الوطنية للصحة النفسية والإدمان (2018-2021)[39]، واستراتيجية التعاون القُطري لمنظمة الصحة العالمية والأردن (2021-2025)[40]، والتي تتضمن العمل مع الأردن على تعزيز حشد التأييد حول الصحة النفسية وحقوق الإنسان. وفي وقت تحث فيه منظمة الصحة العالمية "جميع الدول على مراجعة الأحكام القانونية فيما يتعلق بالانتحار لضمان عدم ردع الناس من طلب المساعدة"[41]، جاء مشروع القانون من مجلس النواب ليعرقل جميع هذه الالتزامات.

التوصيات

تخلص الورقة إلى عدة توصيات موجهة لمجموعة من الجهات المعنية بغية الوصول إلى خطة أو استراتيجية وطنية شاملة متعددة القطاعات تهدف الى الوقاية من الانتحار في الدرجة الأولى.

<u>القطاع الصحي</u>

1. العمل مع الجهات المختصة في وزارة الصحة لتنسيق جهد وطني يهدف إلى حشد التأييد من مجموعة من النواب والأعيان بهدف لفت نظرهم للآثار السلبية لصيغة القانون وحثهم على طرح اقتراح في البرلمان لتعديل القانون أو الرجوع إلى المادة كما وردت في القانون الأصلي قبل تعديله في عام 2022، والتي كانت تنص على التالي:

   أ- من حمل إنسانًا على الانتحار أو ساعده بطريقة من الطرق المذكورة في المادة (80) عوقب بالاعتقال المؤقت.
   ب- وإذا بقي الانتحار في حالة الشروع عوقب ذلك الشخص بالحبس من ثلاثة أشهر إلى سنتين وتكون العقوبة حتى ثلاث سنوات إذا نجم إيذاء أو عجز دائمان."[42]

2. الترصد، أي "زيادة جودة وتوقيت البيانات الوطنية عن الانتحار ومحاولات الانتحار"، والعمل على إنشاء أو تطوير نظام متكامل لجمع البيانات وتحديد الفئات والحالات القابلة للتأثر. فمثلاً، في إيرلندا هناك سجل وطني لإيذاء النفس المتعمّد وهو نظام يراقب وقوع حالات إيذاء النفس بين السكان.[43]
3. حث مجلس التمريض الأردني وفريق منظمة الصحة العالمية على إدراج "الوقاية من الانتحار" في خطة العمل للصحة النفسية والإدمان للأعوام 2023-2026.
4. تشكيل لجنة في وزارة الصحة تهدف الى نشر الوعي بين متخذي القرارات والمشرعين الأردنين في مجلسي الأعيان والنواب حول الصحة النفسية وأهميتها، لتفادي سنّ واقتراح قوانين وقرارات مماثلة لهذا القانون في المستقبل.

[39] Ministry of Health (MoH) & World Health Organization (WHO)., "National Mental Health & Substance Use Action Plan 2018-2021," MoH & WHO, 2017. https://data.unhcr.org/en/documents/details/63405
[40] World Health Organization (WHO)., "Country Cooperation Strategy for WHO and Jordan 2021-2025," WHO, 2021. https://applications.emro.who.int/docs/9789290226949-eng.pdf?ua=1
[41] منظمة الصحة العالمية، "الوقاية من الانتحار ضرورة عالمية."، مرجع سابق.
[42] اللجنة القانونية للدورة العادية الأولى لمجلس النواب التاسع عشر، "جدول أعمال الجلسة العشرون و الملحق،" مجلس النواب، 2022. https://bit.ly/3GqOtFu
[43] منظمة الصحة العالمية، "الوقاية من الانتحار ضرورة عالمية"، المرجع نفسه.

5. التعاون مع منظمة دولية مختصة للقيام بمقارنة النماذج المتوفرة في البلدان المختلفة لكيفية التعامل مع الانتحار والقوانين المتّبعة، ثم عرض النتائج على صانعي القرار لمناقشة ما يناسب الأردن.

القطاع الأمني

العمل مع الجهات المختصة في وزارة الداخلية لحشد التأييد واستهداف مجموعة من النواب والأعيان بهدف لفت انتباههم لتأثير هذا القانون على وضع مراكز الإصلاح والتأهيل، وعلى حالات الانتحار في هذه المراكز والمراكز الأمنية لثنيهم عن ترحيل مشكلة الانتحار إلى داخل السجون.

قطاع المجتمع المدني والمنظمات الدولية العاملة في مجال الصحة النفسية

1. العمل على تنسيق الجهود مع خبراء الصحة النفسية وصانعي القرار في وزارة الصحة للتعاون معها في تحقيق بعض التوصيات المدرجة هنا حول حشد التأييد بين المشرعين الأردنيين.
2. تنظيم جهد تدريبي إعلامي لمساعدة الصحفيين والإعلاميين لتنمية قدراتهم في تناول مواضيع الصحة النفسية وحالات الانتحار، مما قد يكون له دور في تثقيف صانع القرار الأردني حول أبعاد هذه القضية.

generationsforpeace
أجـــيـال الســـــلام

يتم تنفيذ برنامج جيل01 من قبل هيئة أجيال السلام بدعم
من السفارة الأمريكية في الأردن.